دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	رؤية استشرافية حول المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : المفاهيم والتقنية
المصدر:	مجلة دراسات وأبحاث
الناشر:	جامعة الجلفة
المؤلف الرئيسي:	رضا، جاو حدو
مؤلفين آخرين:	مايو، عبدالله(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع 7
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الصفحات:	79 - 91
رقم MD:	153200
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, AraBase, HumanIndex, EduSearch, EcoLink
مواضيع:	الجزائر، محاسبة الشركات، النظم المحاسبية، القوائم المالية، الافصاح المحاسبي، الرقابة المالية، المؤسسات الصغيرة، المؤسسات المتوسطة، المعايير المحاسبية، المحاسبة الدولية، التنمية الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/153200

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

رؤية استشرافية حول المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (المفاهيم والتقنية)

الدكتور: جاوحدو رضا

الأستاذ: مايو عبد الله

جامعة عنابة– الجزائر

الملخص

لكي نفهم التطور الذي سينتجه النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار استشرافي، لابد لنا من أن نفهم اتجاه تطور الأنظمة المحاسبية نفسها، حتى يتسنى لنا أن نعرف ماهية هذا التأثير وكيفيته. ولعل ما يساعدنا على بناء عناصر هذه الدراسة الاستشرافية أن نبين التطور الذي وصلت إليه المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى قراءة في الدراسات السابقة والتي تناولت هذا الموضوع وهذا ما يمكننا من رسم ملامح صورة تقريبية لخصائص النظام المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهو البعد الاستشرافي الذي تحاول هذه الورقة الوصول إليه.

الكلمات المفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعايير المحاسبية، أصحاب المصلحة، والمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...

تمهيد: إن الهدف الأساسي من الآليات القائمة حاليا لتأمين الشفافية والكشف عن البيانات المالية، هو تلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ الخاصة بالمؤسسات الكبيرة والمؤسسات المسجلة في البورصة. غير أن الشفافية والكشف عن البيانات المالية لا يقلان عن ذلك أهمية في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إذ أُريد لها أن تتمكن من المنافسة، والنمو، والوصول إلى التمويل.

إن الافتقار إلى بنية أساسية محاسبية متطورة يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية، فالافتقار إلى المساءلة يسهم في زعزعة استقرار الأوضاع المالية، وتثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعاقة مشاريع تقديم المعونة. وفي جميع البلدان يؤدي الافتقار إلى الشفافية والكشف عن البيانات المالية بدرجة كافية ضمن المؤسسات المحلية الى ظهور صعوبات فى الحصول على التمويل ونقص المعرفة التى تسمح لادارة المؤسسة العمل بشكل أفضل، وبالتالي إلى فقدان القدرة على المنافسة. وفيما يتعلق بالدولة، فإن الافتقار إلى الشفافية وعدم الكشف عن البيانات المالية بدرجة كافية من جانب مؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى صعوبات في تحصيل الإيرادات الضريبية وفي تحديد أهداف برامج التنمية الاقتصادية ووضع سياسات مناسبة. وقد تؤدي هذه الحالة الى اعتماد تدابير تفضى الى نتائج عكسية فتضر بالقطاع الخاص بدلا من مساعدته وتؤدى إلى اختفاء الموارد بدلا من توليدها.

للمحاسبة دور أساسي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمحاسبة بأبسط أشكالها ضرورية (لمتابعة الموقف) لكي يكون صاحب المؤسسة على علم بما يحدث في مؤسسته، وما هي الكمية المباعة، وما هي التكاليف المتكبدة، وما هي الأنشطة التي تحقق الربح، وما إذا كانت أسعار البيع تترك هامشاً مناسباً مقابل التكاليف،... الخ. والمحاسبة بالغة الأهمية أيضاً في تسير العلاقات مع البيئة الخارجية، فهي تسجل الأموال المستحقة الدفع للموردين والأموال المستحقة التحصيل من العملاء وهي تتيح أيضاً لصاحب المؤسسة أن يعرض عمله على المصالح الخارجية، لاسيما المقرضين المحتملين، والسلطات الضريبية أيضاً.

وتمثل المحاسبة أداة أساسية لتسير وتطوير العمل، ولكنها تشكل أيضاً عقبة كبيرة وذلك لأسباب كثيرة. أهمها شعور صاحب المؤسسة أن الدولة قد تستغل ذلك لفرض ضريبة.

وينظر الكثير من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى المحاسبة باعتبارها تمثل في المقام الأول أداة لتحصيل الضرائب. وشرطاً للحصول على قروض للتمويل.

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة تصور التعديلات التي ستحدث على النظام المحاسبي المالي والتي ترتكز على الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والجزائرية خصوصا، وهذا في إطار المعايير الدولية للمحاسبة.

وقد وضعنا إشكالية رئيسية لهذه الدراسة تتمثل في طرح السؤال التالي:

ماذا نعني بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هو أثرها المستقبلي على النظام المحاسبي المالي؟

هذا ما سوف نجيب عنه في هذا المقال، من خلال تناول المحاور التالية بالتركيز على المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على النظام المحاسبي المالي مستقبلا:

١–عرض للدراسات السابقة؛

٢–المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

٣–تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر؛

١- الدراسات السابقة:

سنحاول في ما يلي التطرق لمجموعة من الدراسات المختلفة والتي عالجت الموضوع من وجهات نظر مختلفة:

١–١ الدراسات العربية:

١–١–١ دراسة مطر، وآخرون بعنوان (طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم، ليترتب على ذلك دراسة مدى الحاجة إلى وضع معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- ✓ تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام بضعف النظم المحاسبية وكذلك نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها حيث لا تنشر تلك المنشآت بيانات حسابية ختامية، وذلك ما لا يتفق مع متطلبات الشفافية والإفصاح بنوعية الإلزامي والاختياري؛
- ✓ فيما عدا حالات استثنائية كشفت الدراسة الميدانية عن تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في القوائم المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مقابل الإفصاح المطلوب توفيره في تلك الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم، وذلك سواءً إذا ما أخذت كل قائمة من هذه القوائم باعتبارها وحدة واحدة أو على مستوى تفاصيل البنود التي تعرضها كل من هذه القوائم؛

- ✓ الغالبية العظمى من عينة الدراسة تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة؛[1]

١-١-٢ دراسة صيام بعنوان (انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على البيئة المحاسبية في الأردن).

قامت هذه الدراسة بالبحث في انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن. ودرجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم للالتزام بتطبيق هذه المعايير والصعوبات التي تحد من هذا الالتزام.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان تم توزيعه على المحاسبين الذين يقومون بالتسجيلات المحاسبية في عينة الدراسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبلغ عدد الاستبيانات المعتمدة لغايات التحليل الإحصائي ٢٣٨ استبانه، أي ما نسبته ٨٢,٩٣% من عدد الاستبيانات الموزعة.

وبتحليل إجابات الاستبيانات تم التوصل على عدد من النتائج أهمها: ارتفاع درجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات ايجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدد من المعوقات (الصعوبات) التي تحد من تطبيق تلك المعايير.[2]

٢-١ الدراسات الأجنبية:

١-٢-١ دراسة Cavalluzzo& Sankaraguruswamy, **بعنوان:**

(Pay- To- Accounting Performance& Ownership Structure In Privately- Held Small Corporations

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر هيكلية الملكية على حساسية الأداء المحاسبي في المنشآت الخاصة الصغيرة كما هدفت إلى فحص العلاقة بين مساهمات الملاك وأبعاد الأداء المحاسبي بما فيها الأرباح والمبيعات وذلك من خلال الإطلاع على عدد من هذا النوع من المنشآت ودراستها بشكل معمق، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة مفادها بأن مساهمات الملاك لها وقع حساس على أداء القياس المحاسبي كما دلت أنه لها أداء حساس على المبيعات في بعض المنشآت ومن النتائج الأخرى بأن هيكلية الملكية لها أثر هام وفاعل على الأداء المحاسبي. وأشارت الدراسة بأن هيكلية الإدارة وخصوصاً عندما يمتلك بعض المدراء حصة من تلك المنشآت له أثر مباشر على الأداء المحاسبي.[3]

٢-٢-١ دراسة Baskerville& Cordery بعنوان(Small GAAP: a large jump for the IASB)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والصادر عن مجلس المعايير الدولية في عام ٢٠٠٤ ومقارنته بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالشركات المدرجة وقياس مدى ملاءمته للمسؤولية المحاسبية وجدوى اتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من وجهتي نظر المؤيدين والمعارضين ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة ما يلي:[4]

- ✓ السبب الرئيسي في ظهور هذا المعيار يعود إلى الاختلافات في آلية الإبلاغ المالي المتبعة من قبل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم خلال الخمسين عام الماضية مما جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية يتوجه نحو إصدار المعيار وتوحيد آلية الإبلاغ المالي لدى هذا النوع من المؤسسات؛

- ✓ يعمل هذا المعيار على جعل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تلتزم بالإطار المفاهيمي للمحاسبة؛
- ✓ يتخوف البعض من أن إلزام المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بهذا المعيار قد يؤدي إلى صعوبة الموازنة بين التكلفة والمنفعة مما سيخلق تحديات قد يصعب التنبؤ بها حالياً إلا بعد تطبيق المعيار؛

وقد أوصت الدراسة بعمل دراسة ميدانية لقياس قدرة هذا النوع من المنشآت في تطبيق المعيار وقياس التكلفة والمنفعة؛

١-٣ الدراسات الجزائرية: ما توفر لدينا دراستين متعلقتان بالموضوع هما.

1-3-1 بوثغيول. بعنوان (مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات الصغيرة المتوسطة)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة في ما إذا كان النظام المحاسبي المالي الجديد أخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. حيث تم تناول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفصول التطور التاريخي للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي، ومن ثم إجراء مجموعة من المقابلات مع خبراء محاسبين. وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: [٥]

- ✓ أن معرفة العاملين في المحاسبة بالجزائر بالمعايير المحاسبة الدولية المبسطة معرفة سطحية جدا ومنهم رغم أن هذه المعايير تتماشى بشكل كبير مع الاقتصاد الجزائري والتي تخدم بشكل كبير المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ لا توجد استفادة فعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النظام المحاسبي الحالي؛
- ✓ إصلاح النظام المحاسبي الجزائري أخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية في حين أهمل بشكل كبير خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ هناك فائدة كبيرة من إنشاء نظام محاسبي جزئي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛[٦]

١-٣-٢ بن عدة بعنوان. (طبيعة وخصائص المحاسبة في المؤسسات الصغيرة المتوسطة)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة كيفية مسك محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال وصف المحاسبة المطبقة في ثلاثة مؤسسات مختلفة النشاط وعلى أساس النقاط التالية:

- ✓ وصف مكونات القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج... الخ)؛
- ✓ تحديد مكونات الهيكل المالي للمؤسسة؛
- ✓ الجهات المستفيدة من القوائم المالية؛

وقد بينت العينة المدروسة أن المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبارة عن عمليات بسيطة لا تحتاج إلى خبير لتحليلها فبمجرد موظف داخل المؤسسة يستطيع القيام بها على أن يستعين بكتب محاسبية. كما بينت أن هذه المؤسسات مازالت تطبق النظام المحاسبي القديم وأن المسيرين لديهم نظرة ضعيفة جدا عن النظام المحاسبي المالي الجديد.

كما تم ملاحظة أن المسيرين وملاك المؤسسات يرون أن مهمتهم تنتهي بمجرد تسليم المستندات المتعلقة بالتسجيلات المحاسبية (الفواتير، الكشوف البنكية، الوثائق الخاصة بالتأمين... الخ). ولا يولون الاهتمام بالقوائم المالية المستخرجة بالرغم من أهميتها في المحاسبة التحليلية والتحليل المالي مثلا... [٧]

١-٣ ما يميز هذه الدراسات: من الملاحظ أن جميع الدراسات السابقة ركزت بشكل أو بآخر على مناقشة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ووصف المحاسبة من منطق نظري، أي أنه لم يدرس لغاية الآن متطلبات التطبيق الفعلي للمعايير في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أنه وحسب الدراسات والمعلومات المتوفرة لدينا على الأقل على المستوى المحلي أنه لا توجد أي دراسة سابقة تبين قدرة الأنظمة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام بالإطار

المفاهيمي من جهة وقدرتها على تبني معايير المحاسبة الدولية كاملة أو المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

٢- المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في يونيو ٢٠٠٤، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية ورقة مناقشة تتضمن مقترحات لتطوير مجموعة منفصلة من المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[٨] وقد تم صياغة المعايير النهائية وعرضها في مارس ٢٠١٠.

هناك اتفاق على أن الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية يعكس أهداف مختلف أصحاب المصلحة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم على نفس المبادئ والمعايير الدولية الكاملة. لكن هناك مشككين حول جدوى المعايير الدولية للمؤسسات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرون أنه يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية الاهتمام باحتياجات أصحاب المصلحة وينبغي في عين الاعتبار الأهداف المختلفة للمحاسبة.[٩]

أما على المستوى الأوروبي لم يكن لهم استعداد لتطبيق (المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الصادرة على مستوى مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة على هذا النحو بالنسبة للدول الأعضاء ونظمها المحاسبية[١٠] واستندت عملية التبسيط الأوروبية على استبيان موجه إلى واضعي المعايير من الدول الأعضاء. على أساس هذا الاستبيان، أطلقت المفوضية الأوروبية رؤيتها فيما يتعلق بتبسيط قانون الشركات والمحاسبة والمراجعة (يوليو ٢٠٠٧).

علاوة على ذلك، فإن معظم الدراسات الأكاديمية والجمعيات المهنية توصي بأهمية التوجه نحو البحث الذي يهدف إلى معرفة دقيقة بأصحاب المصلحة واحتياجاتهم الخاصة بالإبلاغ في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه الدراسات ليست كافية في الوقت الحاضر. فضلا عن الاهتمام بحقيقة القدرة على تطبيق المعايير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء الدولية أو الأوروبية فما بالك بالجزائرية، لذا ينبغي أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار تغيير الإطار المفاهيمي المحاسبة.

على المستوى التقني، اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية تغيير في شروط الإفصاح، فضلا عن تغيير في مضمون المعايير، على نحو أكثر دقة وقبول، وعلاوة على ذلك، أطلقت المفوضية الأوروبية، من خلال لجنتها لتنظيم المحاسبة، موضوع للمناقشة متعلق بتبسيط قواعد المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات الممكنة وكان ذلك من خلال اجتماعها في نوفمبر ٢٠٠٦.[١١] حيث كان يهدف إلى وضع قواعد جديدة أكثر أهمية، تحل محل القديمة، التي امتازت بالتعقيد.

لم يوضح التقدم المحرز في العملية الأوروبية لتبسيط معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاكل المتعلقة بتحديد المعلومات المحاسبية الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الأولوية كانت لإعادة تأهيلها ومن ثم تبسيط قواعد المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتقليل من التزامات الإفصاح. وسنحاول في ما يلي عرض مراحل بناء المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوم ٩ جويلية ٢٠٠٩، أصدر مجلس معايير المحاسبية الدولية المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه المجموعة من المتطلبات المحاسبية الدولية وضعت خصيصا للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة). وقد أعد على أسس المعايير الدولية، ولكنه نتاج مستقل منفصل عن المجموعة الكاملة من معايير التقارير المالية الدولية (معايير التقارير المالية الدولية). والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبسطة تعكس احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستخدمي البيانات المالية ويأخذ بعين الاعتبار التكاليف والمنافع. مقارنة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة، وتم التبسيط بعدة طرق:[١٢]

- تم حذف المواضيع التي لا صلة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- معايير الإبلاغ المالي الدولية تسمح بخيارات السياسات المحاسبية كاملة، والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح فقط بالخيارات الأسهل؛
- كثير من مبادئ الاعتراف وقياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات تم تبسيطها مقارنة بمعايير الإبلاغ المالي الدولي.
- أقل درجة مطلوبة من الكشف؛
- كتابة المعايير بشكل واضح، وبلغة سهلة؛
- لزيادة خفض عبء تقديم التقارير عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدخلت تعديلات على المعايير الدولية كل مرة خلال ثلاث سنوات. لتكون مناسبة لجميع الكيانات باستثناء تلك التي يتم تداولها علنا في أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين؛
- المعايير هي نتيجة لعملية التطوير المكثفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم.

وزيادة على ذلك أرفقت المعايير بالتوجيهات التي تساعد على تنفيذها والتي تتكون من البيانات المالية وكيفية عرضها.والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوفرة يمكن لأي دولة الاعتماد عليها ما إذا كانت قد اعتمدت على معايير الإبلاغ المالي الدولية بالكامل. الأمر يرجع إلى كل دولة لتحديد الكيانات التي ينبغي لها استخدام هذا المعيار. وهو فعال على الفور على هذه الدولة. ويمكن تحميل والتوجيه والمرافقة الموحدة للتوصل إلى استنتاجات مباشرة من دون أخطاء من موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تدعم تنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمؤسسة تعمل أيضا مع وكالات التنمية الدولية لتوفير مدربين لورشات عمل إقليمية ل (تدريب المدربين) في استخدام المواد التدريبية، ولاسيما داخل البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة؛

٢-١. التواريخ الرئيسية في عملية الوصول إلى المعيار النهائي:

- سبتمبر ٢٠٠٣: اليوم العالمي لتحديد واضعي المعايير؛
- جويلية ٢٠٠٤: ورقة مناقشة كان هناك (١١٧ التعليقات)؛
- أفريل ٢٠٠٥: استبيان بشأن الاعتراف والقياس (٩٤ الردود)؛
- أكتوبر ٢٠٠٥: اجتماعات على الاعتراف والقياس (٤٣ اجتماع)؛
- فيفري ٢٠٠٧: عرض المشروع (١٦٢ التعليقات)؛
- نوفمبر ٢٠٠٧: الاختبارات الميدانية (١١٦ مؤسسة صغيرة ومتوسطة)؛
- مارس– أفريل ٢٠٠٨: دورات المجلس؛
- جانفي/ ماي ٢٠٠٨– أفريل ٢٠٠٩: تحرير وكتابة المشروع؛
- ماي ٢٠٠٩: نشر المشروع النهائي على موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- ١ جويلية ٢٠٠٩: إرسال المشروع إلى المجلس لعرضه على التصويت؛
- جويلية ٢٠٠٩: إصدارة المشروع النهائي لمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- في مارس ٢٠١٠ تم دعوة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[١٣]وقد أسست في هذا الإطار مجموعة تسهر على تطبيق المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأوكلت لها مهمة دعم تبني المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي ومتابعة تنفيذها. ولقد حدد لها اثنين من المسؤوليات الرئيسية:

- وضع توجيهات غير إلزامية لتنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل أسئلة وأجوبة؛
- تقديم توصيات إلى الهيئة الدولية لمعايير المحاسبية عند الحاجة إلى تعديل المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

٢–٢. الهدف من المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: صممت معايير التقارير المالية الدولية كاملة لتلبية احتياجات المستثمرين في شركات أسهم والتي تعمل في أسواق رأس المال، وهي تعطي مجموعة واسعة من القضايا، وتحتوي على كمية كبيرة من توجيهات التنفيذ وتشمل الكشف عن المعلومات المناسبة للشركات الكبيرة. إلا أن مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها نفس الاحتياجات، بل هي أكثر تركيزا على تقييم التدفقات النقدية قصيرة الأجل، كما أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتقد أن معايير التقارير المالية كاملة تفرض عبئا عليها وهو العبء الذي نما بعد أن أصبحت معايير التقارير المالية الدولية أكثر تفصيلا وأكثر البلدان قد بدأت في استخدامها. هكذا جاءت فكرة تطوير المعايير المقترحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على محاولة التوفيق بين تلبية احتياجات المستخدمين من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة أخرى. وكان الهدف من هذا المشروع وضع معايير مصممة خصيصا لتلبية احتياجات المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة من التقارير المالية كما تهدف الى نشر البيانات المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين. ويستند هذا المعيار من معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة مع إجراء بعض التعديلات المناسبة بناء على احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكاليف والمنافع[١٤].

٢– ٣. مقارنة معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية:

إن معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة عبارة عن اقتباس المفاهيم الأساسية من الإطار المفاهيمي الوارد في التقارير المالية الدولية الكاملة، مع الأخذ بالاعتبار التعديلات اللازمة والمناسبة لحاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ومفهوم التكلفة والمنفعة. وتم الاعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية في تطوير المعيار الجديد نظراً لتشابه حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمؤسسات المتبعة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يبدأ من نقطة الصفر لتطوير المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ما يلي مقارنة معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية:

المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتوي على خمسة أنواع من التبسيط مقارنة بمعايير التقارير المالية الدولية كاملة حيث:

- تم حذف بعض المواضيع في معايير التقارير المالية الدولية لأنها ليست لها صلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- لم يسمح باستعمال بعض خيارات السياسات المحاسبية الموجودة في معايير التقارير المالية الدولية لأن حدد الطريقة المبسطة والمتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تم تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس التي هي في معايير التقارير المالية الدولية؛
- أقل بكثير الكشف؛
- اعادة صياغة مبسطة
- لم تعالج المواضيع التالية التي يتم تغطيتها في معايير التقارير المالية الدولية: (ربحية السهم التقارير المالية المرحلية التقرير القطاعي خاص....)؛
- من الخيارات في معايير التقارير المالية الدولية التي لم تدرج في المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(خيارات الأدوات المالية، خيارات القيمة العادلة، نموذج إعادة التقييم للممتلكات وآلات والمعدات والأصول غير الملموسة)؛ [١٥]

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى بعض العناصر التي رأينها أنها تتناسب مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في البيئة الجزائرية.

٣- تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر:

٣-١ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المعيار لا يحتوي على حدود لحجم الكيانات التي يمكنها أن تستخدم المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن لا تكون معرضة للمساءلة العامة. يعني ذلك أنه يمكن الأخذ بالتعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو.

٣-٢ المفاهيم والمبادئ: إن الهدف من البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. توفير المعلومات حول الوضع المالي والأداء والتدفقات النقدية. كما تظهر أيضا نتائج إشراف الإدارة على الموارد.

أما بالنسبة للخصائص النوعية للبيانات فتتمثل في (الفهم، والأهمية، والموثوقية، وتغليب الجوهر على الشكل، وحسين التسيير وشمولها وقابليتها للمقارنة وتوقيتها، والتوازن بين المنافع والتكاليف)

٣-٢-١ تعريف بعض العناصر كما جاءت في المعايير: [١٦]

- الأصول: الموارد والمنافع الاقتصادية المستقبلية؛
- الخصوم: التزامات الحالية الناشئة عن أحداث سابقة، والتي تؤدي إلى تدفق الموارد والإيرادات (التدفقات من الموارد من زيادة أسهم، والاستثمارات غير ذلك المصروفات: التزامات التي تؤدي إلى انخفاض الأسهم وغيرها)؛
- الوضع المالي: العلاقة بين الأصول والخصوم في تاريخ معين؛
- الأداء: العلاقة بين الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛
- الدخل الشامل: الفرق بين حسابي الإيرادات والمصروفات؛
- الربح أو الخسارة: الفرق بين حسابي الإيرادات والمصروفات الأخرى من الدخل أو الحسابات التي يتم تصنيفها على أنها حسابات الدخل الشامل الأخرى؛

هناك عناصر من الدخل الشامل الأخرى في المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في بعض مكاسب العملات الأجنبية والخسائر المتصلة بالحق في صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية بالإضافة إلى بعض التغييرات في القيمة العادلة، في مؤونة مخاطر أسعار الفائدة المتغيرة، ومخاطر الصرف الأجنبي، أو صافي الاستثمار في عملية أجنبية. ومن المسلم به أن مفاهيم الاعتراف الأساسية تشمل تعريف كل من الأصول، والخصوم، والدخل.

٣-٢-٣ المفاهيم الأساسية للقياس: توجد طريقتان للقياس، التكلفة التاريخية والقيمة العادلة حيث تقاس عادة الأصول والخصوم المالية الأساسية بسعر التكلفة المطفأة، وتقاس عادة غيرها من الأصول المالية والخصوم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أما الأصول غير المالية وتقاس عادة باستخدام قياس على أساس التكلفة.

٣-٢-٣ عرض البيانات المالية: يجب أن تتصف المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية بما يلي:

- التوافق مع المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أن تكون حقيقية وعادلة؛

- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم مجموعة كاملة من البيانات المالية سنويا على الأقل؛
- عرض وتصنيف العناصر أن تكون متسقة من فترة الى أخرى؛
- ويجب أن يبرر ويكشف عن أي تغيير في العرض أو تصنيف البنود في البيانات المالية؛
- عرض مجموعة كاملة من البيانات المالية نذكر منها:
  - بيان الوضع المالي؛
  - إما بيان واحد من الدخل الشامل، أو بيانين: بيان الدخل وبيان الدخل الشامل؛
  - بيان التغيرات في حقوق الملكية؛
  - بيان التدفقات النقدية؛
  - ملاحظات؛

٤-٣ الأدوات المالية الأساسية في محاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- في الأساس يتم تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المطفأة، وهذا ما تنص عليه المادة ١١ باستثناء الاستثمارات في الأسهم يمكن تحديدها بسهولة بالقيمة العادلة. ويتم قياس هذه القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- إن عملية الجرد تشمل الموجودات الموجهة للبيع في سياق العمل المعتاد، والتي يتم إنتاجها للبيع، أو أن تستهلك في الإنتاج ويقدر سعر البيع قياسا على أقل التكاليف الممكنة لاستكمال البيع ويتم تحديد التكلفة باستخدام:
  - يتم العمل ب FIFO أو المتوسط المرجح ولا يجوز استخدام LIFO؛
  - تكلفة الجرد تشمل تكاليف الشراء، تكاليف التحويل؛ يستبعد منها تكلفة النفايات غير الطبيعية والتخزين، والإدارية، وتكاليف البيع؛
  - إذا كان عملية الإنتاج تخلق منتجات مشتركة، يتم تخصيص التكاليف على أساس ثابت ومعقول وتحسب التكاليف الثابتة والعامة للإنتاج على قوائم الجرد على أساس التقديرات الطبيعية ويمكن استخدام معيار التكلفة وطريقة سعر البيع بالتجزئة، وآخر سعر للشراء إلا إذا كانت النتيجة تقارب التكلفة الفعلية أما إذا كان سعر البيع أقل من تكاليف فتسجل صافي القيمة الممكن تحقيقها؛
- بالنسبة لتقييم لممتلكات والآلات والمعدات يتم تطبيق التكلفة التاريخية، ولا يجوز تطبيق نموذج إعادة التقييم ولكن إذا كان من الممكن قياس القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية بشكل صحيح من دون تكلفة أو جهد لا مبرر له يتم استخدام نموذج القيمة العادلة. وعلى طريقة الاهتلاك يكون الأسلوب الذي يعكس أفضل امتلاك للمنافع والموجودات على مدى حياتها. وينبغي أن يكون اهتلاك المكونات الكبيرة منفصل وعلى حدة. كما أنه لا يتم مراجعة العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية، ومعدل الاهتلاك إلا إذا كان هناك تغيير كبير في الأصول أو كيفية استخدامها؛ [١٧]
- لا يوجد اعتراف بالأصول غير الملموسة المولدة داخليا. مثل تكاليف البحث والتطوير وتحسب التكاليف التالية عند تكبدها: التكاليف من العلامات التجارية المولدة داخليا، والشعارات تكاليف بدء التشغيل، وتكاليف التدريب، والإعلانات، ونقل من قسم إلى أخر أما إذا كانت المؤسسة فير قادرة على تقدير العمر الإنتاجي، يتم استخدام ١٠ سنوات. ولا يتم مراجعة العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية، ومعدل الاهتلاك إلا إذا كان هناك تغير

كبير في الأصول أو كيفية استخدامها. أي تعديل هو تغيير في تقدير. أي أن إعادة تقييم الموجودات غير الملموسة ممنوع؛

- أما الترتيبات التي تحتوي على عقد الإيجار يفترض تحديد جميع المخاطر وفوائد نقل الملكية كما يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة، وفي حالة الانخفاض، تحسب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار بالحد الأدنى، ويتم إضافة أي تكاليف مباشرة من المستأجر إلى مبلغ الأصول المعترف بها؛
- أما التأجير التشغيلي فيعترف بالمدفوعات كمصروف على أساس دفعات ثابتة ومحددة، ما لم يتم تنظيم المدفوعات بالزيادة تماشيا مع التضخم المتوقع لكن بصورة منتظمة هو الأفضل لانتفاع المستخدم؛
- في ما يخص الإيجارات التمويلية فإن الحقوق لابد من الاعتراف بها كموجودات، أي بوصفها مبلغ مساو لصافي الاستثمار في عقد الإيجار. وصافي الاستثمار في عقد الإيجار هو استثمار المؤجر في عقد الإيجار الإجمالي (بما في ذلك القيمة المتبقية غير المضمونة) وبأسعار مخفضة في سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار.
- أما إذا كان هناك إشارة إلى أن يقدر القيمة المتبقية غير المضمونة المستخدمة في المحاسبة بالنسبة للاستثمار المؤجر الإجمالي المذكور في عقد الإيجار قد تغيرت بشكل كبير، فإنه يجب إعادة النظر في توزيع الدخل على مدى فترة الإيجار، وأي تخفيض فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من المسلم به أنها تسجل على الفور في الربح أو الخسارة.
- والتأجير التمويلي للأصل من قبل الصانع أو تاجر مؤجر تثير نوعين من الدخل: ربح أو خسارة تعادل الربح أو الخسارة الناتجة من البيع المباشر للأصول المؤجرة حاليا، بأسعار البيع العادية، مما يعكس حجم أي تطبيق أو خصومات تجارية، وعائدات مبيعات المعترف بها في بداية فترة الإيجار من قبل الصانع أو تاجر مؤجر هي القيمة العادلة للموجودات، والقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار الحد الأدنى التي تعود على المؤجر، محسوبة على سعر فائدة السوق.
- أما في ما يخص الأحداث بعد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير فإنه يتم ضبط البيانات المالية التي تعكس الأحداث بتعديل الأحداث بعد تاريخ الميزانية العامة التي توفر دليلا آخر على الظروف التي كانت سائدة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. كما يجب على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة الحدث، وتقديرا لأثره المالي.

٣-٥ الانتقال إلى المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لأول مرة يتم الاعتماد على مجموعة من البيانات المالية والتي تجعل من الكيان صريح ودون تحفظ وذلك من خلال الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ووفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن يكون التحول من:

- مبادئ المحاسبة الوطنية؛
- معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة؛
- تاريخ التحول هو بداية أقدم فترة معروضة؛
- تحديات السياسات المحاسبية على أساس المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛
- تحضير العام الحالي والبيانات سنة مالية ماضية واحدة باستخدام المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الخلاصة: بعد أن قمنا بعرض المفاهيم المتعلقة بالمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعرض مجموعة من الدراسات المختلفة التي تناولت الموضوع يمكننا إدراج النتائج والتوصيات التالية والتي نراها ستكون بذرة التعديلات القادمة في النظام المحاسبي المالي على المدى البعيد أو القريب.

النتائج: يمكن تلخيصها بما يلي:

- ✓ الجوانب المفاهيمية التي تنطوي عليها المحاسبة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتناسب مع احتياجها من المعلومات وقدراتها المالية؛
- ✓ لم يتم تحديد الطريقة التي ينبغي أن نحدد بواسطتها أهداف ومستخدمي المعلومات المحاسبية التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعادة تتمثل في تحديد:
  - المعايير المحاسبية والناتجة من نظرية المحاسبة؛
  - أهداف المحاسبة؛
  - المصالح والمجموعات الرئيسية من أصحاب المصلحة؛
  - الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها هي المعنية؛
- ✓ متطلبات الإفصاح ومضمون معايير الاعتراف والتقييم في الوقت الحالي، ليست على مستوى احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ما لوحظ أيضا أن مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يولون الاهتمام لمخرجات النظام المحاسبي؛
- ✓

التوصيات: بالاستناد إلى ما قمنا في هذه الدراسة وبالاستناد على النتائج التي استطعنا التوصل إليها فإننا نوصي بما يلي:

١. يجب أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء قسم خاص يهتم بالتأهيل المحاسبي المؤسسات الصغيرة ومتوسطة وإعطائهم نظرة على المعايير محاسبة الدولية الخاصة؛

٢. يجب محاولة تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب ويتطور مع تطور حجم المؤسسة (نظام كامل للمؤسسات الكبيرة نظام أقل تعقيدا للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة ونظام بسيط للمؤسسات المصغرة)؛

٣. يجب أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقد ورشات عمل أو دورات تكوينية يحضرها كل من أصحاب ومسيري هذا النوع من المؤسسات تهدف إلى توعيتهم بأهمية فهم والفائدة من المعلومات المحاسبية؛

٤. يجب العمل على إيجاد آلية يتم من خلالها نقل خبرة المدققين إلى المسير والمكلف بالوظيفة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد يكون ذلك من خلال عقد ورشات عمل مشتركة؛

٥. نعتقد أنه يمكن تذليل صعوبة عدم إلمام بعض مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمحاسبة وأهميتها من خلال إسناد الإدارة المالية إلى مكاتب استشارية متخصصة ضمن عقد محدد؛

٦. القيام بدراسات مستقبلية لفحص مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى الاستفادة من مخرجاته؛:

١- مطر محمد، نور عبد الناصر، طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن جمعية المحاسبين القانونيين، عمّان، الأردن، ٢٠٠٨.

٢- صيام وليد، انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على البيئة المحاسبية في الأردن، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن جمعية المحاسبين القانونيين، عمّان، الأردن، ٢٠٠٨.

3- Cavalluzzo, Ken, Sankaragurnswamy, Srinivasan, (2000), (Pay-To-Accounting Performance & Ownership Structure In Privately-Held Small Corporations), Georgetown University, Washington, (On-line), avail,10/03/2010

http://apers.ssrn.com/paper.taf?abstract_id=241154

4- Baskerville, Rachel F, Cordery, Carolyn J., (2006), (Small GAAP: a large jump for the IASB), school of Accounting & Commercial Law, Victoria University of Wellington, New Zealand, (On-line), available,23/02/2010,http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1179082

٥- بوتغيول لمياء، مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة باجي مختار، عنابة، ٢٠١٠.

٦- المذكرتين تحت إشراف الأستاذ مايو عبد الله.

٧- بن عدة مريم ، طبيعة وخصائص المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة باجي مختار، عنابة، ٢٠١٠.

8- Pacter, P. (2007), Should U.S. Private Companies Use IFRS for SMEs, available on-line at www.financialexecutivemag.com, 10/2009

9- Epstein, B. J. & Jermakowicz, E. K. (2007) "International Standards for Small and Medium-Sized Entities", CPA Journal, Oct, vol.77 issue 10: 38-40

10- : Deaconu, A., Groşanu, A. & Cristea, Şt. (2007) (A plea for SME specific European accounting standard. The case of Romania), Conference Proceedings, 2nd

Central European Conference in Regional Science – CERS, Novy Smokovec, Slovak Republic: 180-196

11- European Commission, Internal Market and Services DG, Free movement of capital, company law and corporate governance, Accounting (2006) "Agenda paper for the meeting of the accounting regulatory committee 24 november 2006: Simplification of accounting rules for small and medium-sized companies – Discussion of possible amendments to the Fourth and Seventh Company Law Directives" (ARC/18/2006) (Brussels, 14.11.2006)

12- International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2010 http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm

13- International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2010 http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm

14- International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES ,

15- 04 /2010 http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm

16- International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2010 http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm

17- International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2010 http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm